

جامعة تكريت

كلية التربية للبنات / قسم اللغة العربية

المادة : الصرف للمرحلة الثانية

أستاذ المادة : أ.د. عماد حميد أحمد ...

إيميل التدريسي : [E.Alkazrajy@tu.edu.iq](mailto:E.Alkazrajy@tu.edu.iq)

المحاضرة الأولى : الصيغة العربية واوزانها

العمل الاشتقائي حركة حية دائمة تلد للغتنا كل لحظة مولودا جديدا ففي العربية  
ظاهرتان متعاكستان متداخلتان متكاملتان وهما :

1- ظاهرة الحركة الاشتقاقية فيما تلده وتحويه .

2- ظاهرة الصياغة القالبية فيما تسبكه وتبنيه

لقد حاول العلماء أن يخضعوا صيغ الأسماء والأفعال . فقد وضع ابن خالويه مصنفه  
الى كل ( كتاب ليس ) في مجلدات ثلاث ضخام . وقد عقبه المحققون فالصقوا  
بالسلس ما وجبه وبالإيجاب ما قد سلبه . وفي المزهر للسيوطي باب (الاشباه  
والنظائر ) يروي ابن القطاع ( 585هـ) في كتاب الابنية ان العلماء صنفوا في  
الابنية اذ اورد سيبويه في كتابه ثلاث مئة بناء وثمانية ابنية وان ابن السراج  
زاد على ما اورده سيبويه اثنين وعشرين بناء ، ثم زاد عليه الجرمي (225هـ)  
صيغا قليلة ثم اضاف ابن خالويه امثلة يسيرة . ويروي السيوطي عن ابن القطاع  
انه جمع الف مثال وعشرة امثلة ، ومنهم من اشبه السيوطي وليس له الا ميزة  
الاشارة اليه اولا واختيار نماذج منه ثانيا لحاق اوزان اخرى وقع في المصنفات  
اكثر مما جهلوه ثالثا لدينا نحاسب السيوطي من زاوية اخرى فقد المنهج العلمي  
بأبحاثه لأوزان يتحدث عن الصيغة الاسماء فيستطرد بعيدا ما بحث عن الافعال  
او في مسائل صرفية او يخلط الصيغ الاسماء بصيغ الصفات او يذكرها طويلا  
بهدف الاشارة الى الصيغة وردت بهدف الاشارة الى الصيغ وردت للاسم او  
الفعل او يختار ابنية من غير ان يعرف لها مصدر م اسباي يستند اليه

والحق اذا تقصينا الكلم العربي وجدنا كل لفظ فيه يرتد الى قالب حذي على مثاله  
الا ان يكون حرفا او ظرفا جامدا بل يرى بعض الباحثين ان الحروف  
والظروف اشتقت ايضا من صيغ متعلمة جارية

مطلب.د.صبحي صالح ان ننسق الاوزان الواردة في المزهرة تنسيقا مفيدا و نصف في المقام الاول اشهر لالابنية الاسماء والافعال الحية المتعلمة ثم نعرضها والاستعانة بالصرفيين ان احتجنا اليهم.

ونحن ندرك ان الاوزان الافعال لا تتجاوز بضعة وعشرين بناء وهي التي نصرف في دراسة الفعل الثلاثي والرباعي المجريين والمزيدين بمعانيهما الداخلة تحت كل قالب اما الاسماء فان من العسير دخولها تحت الحصر .

كيف يمكن ان تصنف الكلمات العربية ؟

ج- تصنف الكلمات العربية في مجموعات حسب العامل المشترك بين افراد كل مجموعة .

س/ وهل يمكن ان تصنف الكلمات الى اكثر من تصنيف ؟

ج- نعم يمكن الانتهاء بسبب تعدد العوامل الى اكثر من تصنيف .

وكيف ذلك ؟

ج- يمكن باتخاذ عامل الجذر محورا لتصنيف طائفة من الكلمات ( اتخاذ عامل الجذر و الدلالة و الوظائف الصرفية والبناء الصرفي ) تشترك بجذر واحد وهذا النوع من التصنيف عمل به في كثير من المعجمات العربية ويمكن اتخاذ الدلالة محورا للتصنيف فتصنف الكلمات حسب بنائها الصرفي وحسب صيغتها ولذلك فقد تدخل تحت بناء : فاعل او المفعول به او فعل او يستعمل ... الخ .

أما البناء ؟

ج- هو اتفاق مجموعة من الكلمات بمصوتاتها ( حركاتها ) وترتيب وعدد حركاتها وصوامتها فالكلمات : ( ذهب ) و( جلس ) متفقتان في الحركات وكذلك ترتيب الحروف والصوامت وكذلك العدد .

ولان اساس تصنيف المجموعة هو اتفاق الحركات وليس اتفاق الصوامت فقد انتخبت كلمة من هذه المجموعات وجعلت نموذجا يكون كالعلم على هذه المجموعة ، لأنه يحتوي على خصائص المجموعة البنائية , وهذه الكلمات هي التي تسمى البناء او الصيغة ولقد اتخذ علماء العربية الجذر ( ف/ع/ل ) ومشتقاته لتقابل صوامته صوامت كل الكلمات ، ولذلك للوصول إلى البناء التجريدي تشترك فيه جميع افراد المجموعة البنائية الواحد في البناء ( فعل ) هو بناء تجريدي يدخل تحته افراد من

حيث بناؤها مثل ( ذهب- درس- وزن- اكل- ) كل هذه الأفعال تدخل في مجموعة واحدة في البناء ( فعل ) .

س/ ما سبب اختيار مادة ( ف/ع/ل ) ميزانا للكلمات العربية ؟

ج / يعود اختيار هذا الجذر ( ف/ع/ل ) الى عموم الدلالة .

س/ هل من الممكن اختيار أي جذر آخر ؟ وكيف ؟

ج- يمكن اختيار أي جذر آخر مثل ( و/ع/د ) او ( ط/ل/ب ) . ولكن بعض هذه الجذور لا يعين الدارس فلها مشكلات صرفية متعلقة بالواو والهمزة اما الجذر الآخر فهو قصده العموم الجذر ( ف/ع/ل ) ومن اجل هذه المشكلات الصرفية التي اشرنا اليها عدل في الدرس اللغة العبرية من الوزن ( فعل ) الى وزن ( قتل ) لان ( فعل ) لها اكثر من صورة صوتية .

س- السؤال الان هل للأبنية دلالات حقا ؟

ج- ليس لهذه الابنية دلالات ان كان القصد هو الدلالات المعجمية لكن لها دلالات وظيفية

الكلمات التي تأتي على بناء معين لا تستخدم في السياق اللغوي على النحو واحد فالأفعال التي على بناء معين لا تستخدم في السياق اللغوي على النحو واحد فالأفعال التي على بناء ( استفعل ) مثلا تختلف من حيث دلالتها المعجمية ولكنها قد تشترك في مجموعات دلالية حيث تشترك كل مجموعة في دلالة عامة كالدلالة على الطلب مثال الأفعال : استعلم – استسقى-استشفى-استنجد ) وقد تدل مجموعة أخرى على الدلالة عامة هي الصيرورة مثال ( استنوق- استنسر ) اجل هذا يقال ان البناء ( استفعل ) له دلالات منها الطلب و الصيرورة

س/ ما الكتب المعتمدة في حصر دلالات ابنية الافعال في العربية ؟

ج-يعتمد في ذلك على كتب الصرفية والنحوية للعلماء القدماء .

س- على كم قسم يكون هذا الحصر ؟

ج-يكون على قسمين اما الاول فهو حصر لدلالات الابنية نفسها ، واما الثاني فهو حصر العلاقات الابنية الدلالية والمقصود بذلك مجيء بناء ما دالا على دلالة يدل عليها في العادة بناء آخر .

## طبيعة الدلالة الصرفية

الصيغة: مصدر فعله (صاغ) وتتمثلي:

- 1- كونها الصيغة لها هيئة حاصلة منتزعة من تجميعين.
- 2- كونها علم مثال يحتدو ينسج علمنوا له.
- 3- كونها صياغة أو صناعة أو سبكا .

وقد استعملنا بنجنيها المصطلح تحت عنوان ( ) بأبفيا الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية (فأقوا هذ الدلالة اللفظية ثم الصناعية ثم المعنوية ف ( قام ) دلالة لفظها علم مصدر هو دلالة بنائها على زمان هو دلالة معناها على فعله ... فمعنا اللفظي في معنا الحدث الذي هو القيام، وصيغته وبنائه يفيد ان معرفة من الفاعل صاحب الفعل وكذلك ( قطع ) و ( كسر ).

وعليه فثمة أمور أربعة يمكن ان تحدد ماهية الصيغة وتفرقها عن غير هامة من مصطلحات وهي:

- 1- هيئتها الحاصلة منتزعة من تجميع وفها وحركاتها.
- 2- كونها الهيئة مثال يحتدو يصاغ عليها.
- 3- كونها متصرف ودالة علمنا صلاشتقاقي صيغة منه.
- 4- كونها دالة علم معنووظي في تفيد الصيغة أو القالب الصرفي.

اختلفت الاقوال التي قيلت في الصيغة وتعددت لانها كالتراكيب علمنا مركز علمنا ثلاث التي اشترطنا هالها وهي: (الهيئة، التصرف، المعنا الوظيفي) .

وقد اتفق العلماء علمنا الصيغة تشمل الاسماء المعربة والافعال اذا نكلوا احد منها له

أوزانها الخاصة بها أما الاسماء المبنية ك( الضمير واسماء الاشارة واسماء الموصول والافعال الجامدة، وكذلك الحروف ) فليست كلها صيغ وانما هي بانية، وثمة فرق آخر هو الفصل بين الصيغة والبنية وهو أن ( الصيغة لا بد ان تدل علم معنووظي (أو ما سماها بنجنيها المعنا الصناعي هو المعنا الذي يفيد هيئتها وقالبها، أما البناء أو البنية كالظرف والضمير والحرف وان دل على معنووظي فهو انما يدل عليها مادته ولفظها وليس بتعبير بنجنيها لانها اللفظية وليست بدلالة الصناعية التي يدل عليها قالب هو صيغته، فلما سقطت صيغتها وقالبها لم يستحق ان يوصف كونه صيغة؛ لأنه حينئذ هو صفة لا معنوله.

ومن ثم فان كل صيغة بنية وليست كل بنية صيغة فتجتمع عانفي ( حامد ) وقد تكون البنية ولا تكون الصيغة ك( الضمائر واسماء الاشارة والاسماء الموصولة ) .

والخلاصة فإن الصيغة منحصر في الأسماء والأفعال والصفات، أما البنية فهي شاملة لما يقيم في التقسيم.

أما القالب الصر فيفهو الهيئة التي توضع عليها المادة اللغوية، وتحدد هذه الهيئة من خلال ( : عدد حر وفالكلمة، وترتيب هذا الحر وف، وضبطها، وأصلاتها، وزيادتها، وإثباتها، وحذف بعضها) وتعد هذه الجهات الخمسة هي العناصر التي يتكون منها القالب الصر في.

وتفتقر الصيغة الصرفية عن الميزان الصر في الكلمة، والصر فعند العلماء معيار من الحر وف يعر فيه عدد حر وف الكلمة، وترتيبها وما فيها من أصول وائدو حر كاتو سكنات. فالصيغة الصر فية مبني صر فيي مثل لقو بالتي يصرف فيها الصر فيون المادة اللغوية؛ ليدلو ابها علمعاً معينة ومحددها ما يدور بخلد هم، وما تتفتعن هذا هانهمو أفكار هم. أما الميزان الصر فيفهو مبني صر فيي ناطبها مربيان الصورة الصوتية النهائية التي ألتا إليها مادة اللغوية.

فإذا أخذنا الفعل ( وقى ) وهو من أفعال هذا الباب، وأردنا أن نصور غم نه علم مثال (أفعل) لو جندنا هذا الفعل يو ولإلى ( ق ) فإذا أردنا أن نقابل الحر فالو حيد الموجود من هذا الفعل بنظير ه في الصيغة لو جندنا أنما يقبازائه من حر وف الصيغة هو العين المكسورة ( ع ) فإذا سألنا أنفسنا : من أي الصيغ هذا الفعل ( ق ) ؟ قلنا دون تردد: أنصيغته هي صيغة ( أفعل) فإذا سألنا : فما بال هذا العين المكسورة تتقفها بإزاء الفعل بصورة النهائية؟ فإن الجواب هو أنه هذا العين المكسورة تمثل الميزان الصر في، ولا تمثل الصيغة .

فالتفر يق بين الصيغتين هي مبني صر فيو بين الميزان وهو مبني صر فيتفر يقها مجد الهمنا لاهمية بما يكون منها للتفر يق بين علمي الصر ف والاصوات.

وقد يتفقه كلا الصيغتين في صورتهن معيكل الميزان، فالفعل ( ضرب ) صيغته ( فَعَلَ ) وميزانه ( فعل ) أيضا.

الذي يريد قوله : أن الصيغة الصرفية هي القالب الذي نهتم بالنظر في قيمته الدلالية . حيث أن الميزان الصر في هو الذي يُعدُّ من عمال الباحث في مجال التصريف والنظر فيما يطرأ على الكلمة من حذف أو تغير أو غير ذلك.

يهتم العلماء بالوقوف على طبيعة العلاقة بين اللفظ وبينته الصر فية، وصيغته، والمعنا الذي تدل عليها الصيغة، وما بين الصيغتين ومدلولها من المناسبة في الوضع الصياغة.

قال الخليل : (( كأنهم توهموا في صوت الجند باستطالته ومدافقوا : ( صر صر ) وتوهموا صوت الباز يتقطيعاً فقالوا ( : صر صر ) فهنا أشار الخليل إلى أن تضعيف الأراء الناشئ من التشديد فيها ينتج نوعاً من المد والاستطالة في نهاية الكلمة وهيئتها ومعناها الذي تدل عليه، وقد أصل سيبويه في النيسب قبل الخليل لهذا الباب، وقد جعل له سيبويه باباً سماه (( ما جاء علمثالوا حديث تقارب المعاني )) وقال الخليل خشنو خشوشن . وعشوشبتا لار ضار دوا بذلك المبالغة

والتوكيد بحيث يصبح كل كثير أعما، فالزيادة في المبني نهتمنا نتج عنها الزيادة في المعنى ومن المصادر التي جاء تعلمثالوا حديث تقارب المعاني . أيقولك : النزوانو النقران والقفرانو الغليان، وإنما هذا الأشياء فيز عزة البدنوا اهترازه فيار تقاعو هذا يشير بالتفات

سيبويه بالدلالة المركزية المشتركة كتحديد هذا الالفاظ التي استند عتمجبتها على تلك الصيغة،  
فالأمثلة التي ذكرتها تشتر كجميعها في معنيتها كفيها بينها هو الحركة والاهتزاز والاضطراب .

كما وقسيبويه على تقار بالمعاني التي تدل عليها صيغتنا لها بينا الصيغتين من التشابه في

مناسبة المعنى. ومثاله العسلانوقد جاء على ( فُعَل ) نحو النزاء والقماص كما جاء  
عليها الصوت نحو الصراخ والنباح؛ لأن الصوت قد تكلف في معنفسه، ما تكلف من نفس في النزوان ونحوه.

إذا كان سيبويه قد التقى التلكالظاهر مع عدم التعليق لها فأنا نجد أن ابن جني قد اهتم بذلك  
التعليق في كتابها الخصائص ووضعها باسماء : (( بافيا مساسا لألفاظا شباها المعاني )) وقد  
المحاذن جني المناسبة بين تلك الحركات المتواليات في الصيغة ( فعلان ) التي جعلت تلك الصيغة  
بتلك الهيئة المناسبة ثم المناسبة لمعناها الدال على الحركة والاضطراب . قائلا : (( فقابلو ابتيوالي  
حركات المثلثات واليحر كاتالافعال )) .

وقال ابن الأثير ان قوة اللفظ لقوة المعننلا تستقيما لا فينقلصيغة الصيغة أكثر من نقل  
الثلاثي بالرباعي، والافإذا كان تصيغة الرباعي مثلاموضحة لمعننفا إنها لير ادبهما اريدمن  
نقل الثلاثي للمثلثات الصيغ قال **چ ت ت** **چالزم** ٤ : ، فانلفظة ( رَتَل ) علوز نلفظ ( قَتَل )  
ومعهدا ليستدالة على كثرة القراءة وانما المراد بهانتكونا لقراءة  
عليهية التانيو التدبر، وسبب ذلك أنه هذا اللفظة لا ثلاثياهاحتنتنقلعنها الرباعي، وانما  
هير باعية موضوعا لهذا الهيئة المخصوصة من القراءة فو عليها فلا يستقيم معناها كثرة  
والقوة في اللفظ والمعننلا بالنقل منوز نالوز نأ علمنه.

وقد التقى ابن الأثير في ذلك ايضا البان الغرض ضالبا لغيما المبالغة والتكثير ونحوهما لا يأتي  
الا عن طريق العدو أو الانحراف الفني القائم على التخيير بين البدائل الصحيحة للمعنى، وهذا  
يدل على التفرق بين الدالة النمطية والمعنن النمطية والمعنن الفني.

كذلك فقد اشترط ابن الأثير شرطا آخر نبيه عليه غير ما اشترط من ضرورة أن تكون الصيغة  
منقولة، وهذا الشرط الثاني هو ما نبيه عليه بقوله : (( ولا يوجد ذلك أيا التوكيد والمبالغة وزيادة  
المعنن لزيادة المبني )) الا فيما فيه فعلية كاسما الفاعل، والمفعول كالفعل نفسه، ونحو قولته تعالى : **چ ك ك**  
**ك ك** **چالشعراء** ٩٤ : ، فانمعنى ( ككبوا ) منالكب، وهو القلب،  
وانهم كرر المعنن وانما استعمالها لآية دلالة على شدة العقاب لأنهم وضعوا في ذلك (( وهو  
مصيب في ذلك لأن المبالغة انما تكون نفيا لا تصاف بحدثا .

ولوتناولنا ( استفعل ) لو جدنا انه في أكثر الامريكونا للطلب نحو : استسقوا استطعموا استصرخ،  
فربفيع هذا الباب الحر وفعلت تيبا لافعال، وتفسير ذلك أن الافعالا المحدث عنها انها وقعت  
عن غير طلب فتجأحرو فها الاصولا وما صار عبالصيغة لأصول.

فالأصولا لنحو ... فهذا الإخبار بأصولا فاجأتنا فاعالوقعت، ولم يكن من دلالة تدل على طلب لها ولا اعمال فيها .  
وكذلك ما تقدمت الزيادة فيه على سمتا لأصلنحو أحسنوا أكرموا أعطن هذا



الصيغتين في الدلالة عليه، كما لا بد من اتحاد المادة كذلك . اذ لا يمكننا المفاضلة او المقارنة بين نحو ( رؤوف ) و ( رحيم ) في دلالتهم على معنواهما . وذلك لأنهم قد تكون احدهما مادة لتينا دل على المعنى من الاخرى

### القياس

يرد مفهوم القياس عند العرب بثلاث مراحل :

**المرحلة الأولى :** مرحلة النشأة الدراسة اللغوية التي انجزها الخليل وسيبويه وشيخهما أمثال أبي عمرو بن العلاء وغيره من هؤلاء الذين نظروا إلى القياس النحوي على أنه جمع النظير الى نظيره والخروج بقاعدة تستوعب النظائر , فكل النصوص المتناظرة المتشابهة استنبطوا منها قاعدة عامة تنطبق على قولهم بأن الفاعل مرفوع وما بعد ( أن ) منصوب وما الى ذلك بمعنى أنهم إذا ذكروا القياس انصرفوا اذهانهم الى هذا المفهوم فحين يقال أن عبد الله بن إسحاق الحضرمي أول من مد القياس فهذا يعني أن أول من استنبط طائفة من القواعد اللغة العربية مستعينا على ذلك بالقياس وقبل ذلك سيبويه والخليل.

فالقياس هو مجموعة من الظواهر تجمعها قاعدة واحدة ويقصد به استنباط مجهول من معلوم يمثل هذا المفهوم قول أبي عمرو بن العلاء حين قيل له : ما قولك فيما تسميه في العربية , هل يدخل فيه كلام العرب كله ؟

فقال : لا , فليل له فإذا وقعت على ما يخرج عن هذه الضوابط , قال : اعمل على الأكثر واسمي ما خالف اللغات .

فأكثره هو الذي يخرج منه بقاعدة , أما ما يخالف الأكثر فيحفظ ولا يقاس عليه .



**المرحلة الثانية :** ولكن حينما تقدم الدرس النحوي وقطع شوطاً كبيراً في القرن الثاني وبداية القرن الثالث , ونضج الدرس النحوي على يدي الفراء . انقسموا الى قسمين البصري والكوفي , فالبصريون يقيسون على الأكثر كما هو المعلوم , والكوفيون يقيسون على القليل والكثير وهذا الفرق واضح بين الفريقين .

ونظرة البصريين الى القياس اسلم من نظرة الكوفيين اليه ؛ لأن الكوفيين قاسوا على القليل والكثير والمضطرب والشاذ فيها , هذا ما جرا الاضطراب للنحو ومن المفروض أن يخرج عن كثير ينتمي عن طريق اللغوي وينظر اليه على أنه استعمال معين يدرس في اطره الخاصة , فالبصري اخطأ حين أول والكوفي اخطأ حين جمع كل شيء فكلاهما خالف المنهج العلمي .

**المرحلة الثالثة :** حينما حل القرن الرابع الهجري و ازدهرت الحضارة , واحتاج العرب إلى الجديد من الألفاظ ليعبروا بها عما واجههم من أمور علمية وعقلية واجتماعية . وجدوا أن اللغة فيها مرونة لا تسعفهم بما يحتاجون اليه من هذه الألفاظ اضطروا الى الاستعانة بالقياس مرة أخرى ولكن بطريقة جديدة تغير من اجلها مفهومهم للقياس فبعد أن كان يعني بالأوائل و مؤسسي الدرس للغة وسن القوانين , صار يعني عند هؤلاء استنباط جديد غير مسموع أو مجهول من معلوم فأصبحت غاية القياس تنمية اللغة ومدها بالجديد من الألفاظ والمفردات على أن قاسوا هذه المفردات مقياساً على ما نطق به العرب ومنسوجة على منواله وهذا تطوير جديد في معنى القياس ووظيفة أخرى له , ولما انقسم الأوائل بشأن مفهوم القياس الأول , و انقسموا ازاء مفهومه الثاني ولكن انقسامهم هذه المرة لم ينشأ عنه انقسام مذهبي أو مدرسي بالتعبير المعاصر كما هي الحال في المرحلة الأولى ( البصريون , الكوفيون ) . فلم يعد هناك بصريون وكوفيون بل هو وجهة نظر لأولئك اللغويين في القرن الرابع الهجري فبعضهم اجاز القياس واباحه ورواه بابا مفيداً يثري اللغة ويسد نقصها ويلبي حاجة المتكلمين بها لاستحداث الألفاظ الجديدة لتعبير عن المعاني الجديدة ليس في اللغة ما يعبر عنها ولكن على أن تكون هذه الألفاظ مغايرة لأبنية اللغة وقواعدها الصرفية ونستطيع أن نقول : أن القياس الصرفي يخدم أبنية اللغة ووظيفة التوصل إلى أبنية جديدة مستنبطة من أبنية قديمة مألوفة فهؤلاء تزعموا التيار الذي يدعو إليه شيخهم أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني , وكان بحق زعيم مدرسة القياس بالمعنى الجديد , والذي يرجع إلى الخصائص يجد مواضع كثيرة وابواباً في الكتاب تتحدث عن هذا المفهوم فيها (( باب ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب )) . حتى بلغ الأمر بأبي علي الفارسي وتلميذه أن يقول : إذا احتاج أحد في الشعر أو السجع إلى كلمة [ضرب] دخل [خرج] فليستعملها لأنها على وزن ( فعلل ) وهو مما تكلمت به العرب لأنهم يقولون إذا تكلم العربي بلهجة من اللهجات العرب فكلامه مقبول ( صحيح ) , فحينما يقال أن ابن جني يقيس فليس هو القياس الذي غايته تعويد اللغة والصرف ؛ لأن اللغة والصرف كانا مقعدين لكن غايتهم مد اللغة بالجديد فهم يتكلمون فيما يقوله العرب أو يدخل في اللغة ويوجد له مسوغ .

وكلاهما حركة لا بد منها فهو يعني كيف تواجه الجديد ولكنها لم تكن منظمة ولا تخضع لضوابط على النحو الذي سنشير إليه عند الحديث عن القياس .

## الاشتقاق

أهم ميزة للعربية الاشتقاق فاللغات تنقسم إلى لصيقة ,عازلة ,اشتقاقية و عازلة اردوها وأكثرها ؛ لأن الكلمة فيما تكون صماء غير قابلة لأن يتصرف فيها , فهي تبقى كما هي فتقول مثلا ( ضرب أنا ) و ( سلم على أنا ) و ( ضرب ويد أنا).

واللغة الالصاقية التي يستعان بها على الاشتقاق بالالصاق اللواحق والسوابق , كما هي الحال في اللغة الانجليزية في اللصاق والعربية كذلك مثل ( معلم- معلمون ) و ( ضرب – يضرب ).

واللغة الاشتقاقية هي ارقى اللغات وهي التي تؤخذ من الكلمة الواحدة فيها عدة كلمات وقد تتفاوت اللغات في سعتها للاشتقاقية . ومن أوسع اللغات الاشتقاقية هي اللغة العربية , وحيانا يصل ما يشتق من الكلمة الواحدة أكثر من عنصر الكلمات .

إن العرب كعادتهم في البحث في أصول الظواهر اللغوية وتكلموا على الاشتقاق فقال بعضهم أن الاسم هو الأصل في الاشتقاق , وقال بعضهم الآخر أن الفعل هو أصل الاشتقاق , وكلا الفريقين غير مصيب لأن الأصل والفرع لا يثبت بالمنطق . فلا يمكن أن ندعي أن هذه الكلمة أصل لغيرها بالمنطق ولكن نثبت ذلكم بدليل الاستعمالي فلا يمكن أن نحكم على الأمر منطقي أو مبدئي على منطلق أن يكون أصلا فكل ما جاء به الفريقان جدل فارغ وكذلك بحديثهم بشأن التغير والتصريف لا يمكن اثباته بالمنطق . فالدرس اللغوي الحديث الآن يقول أن الجذر هو الأصل لأن الجذر هو مجموعة صوامت لا سبيل للنطق بها لأنك حين تنطق به يخرج من كونه جذرا يصبح كلمة والجذر مجموعة من اصوات خام يمكن أن تتشكل في اشكال مختلفة للفاعلية وزن للمفعولية وزن .

والاشتقاق يقسمه اللغويون على اقسام : وهذه الأقسام يرجع الفضل فيها إلى ابن جني , فابن جني ذكر الاشتقاق الكبير ولم يذكر غيره من المسميات وكان يريد بهذا الجذر الثلاثي يصلح لأن يؤخذ منه ست كلمات بطريقة التقلب ولكن لكل كلمة معنى يدور من معنى عام يجمع الكلمات الستة كلها والجذر على أي درجة قلبته يبقى مندمجا تحت معنى عام تشترك فيه سائر الكلمات وهذه الفكرة ليست ابتكار ابن جني وإنما هي فكرة الخليل جاء بها لغرض رياضي حتى كلمات اللغة علم يريد أن يقول أن لكل كلمة معنى يدور معها ابراز براعة النحويين , فالأول يخدم اللغة لأنه اثمر قواعد اللغات والثاني يخدم كذلك لأنه سبيل امدادها بالجديد وهو مزية اللغة العربية لأنها قياسية لكن الثالث ليست له وظيفة تخدم اللغة والنمو لذلك دعا ابن مضاء إلى إلغائه والتوصل منه .

وهناك أيضاً ما يعرف بالقياس إلى طيء أو ما يصرف بالتوهم والحمل ومفهوم هذا النوع من القياس هو أن المتكلم يصوغ الجديد الذي يحتاج إليه على ما وقعت عليه ذاكرته من خزين لغوي فهو يقيس الجديد على بعض الخزين وحيانا يكون قياسا صحيحا والكلمة مقبولة , ولا اعتراض عليها و احيانا يكون القياس خاطئا وتكون الكلمة موضع نزاع واخذ ورد ولكنها تستقر في اللغة ويبقى الناس يتنازعون فيما بينهم فيها ومن اللغة امثلة كثيرة على هذا النوع مثل كلمة ( تمنطق ) بمعنى لبس نطقه و ( تمدرع , وتمذهب , تمسكن ) لأنهم تصوروا أن الميم أصلية فأتوا بها على وزن ( تمفعّل). والقياس الصحيح ( تنطق وتدرع وتسكن

وتذهب ( و ) ( تمحور وتمركز ) والمفروض ( تركز وتمحور ) , ولكن إذا قلنا ( تذهب ) تشبه بالذهب و ( تنطق ) تشبه بالنطق و ( تمسكن ) تشبه بالسكنة .

وذلك بأنهم أجروا على القياس الأصلي وكانت هذه الكلمة مغيرة للبس ومحملة على معنى غير مقصود ومع ذلك يقولون هو قياس مخطئ . فقد عوملت فيها الميم على أنها أصلية وهي زائدة .

ومثال ذلك سراويل فكلمة ( سراويل قياسا خطئ في حين أن ( سراويل ) مفردا وجمعها ( سراويلات ) , كذلك ( مصران ) جمع مصير و ( رغيف رغفان ) و ( حصير – حصران ) فقالوا مصران أعور , وجاء جمع مصران وجمعوها مصارين وهؤلاء بأمن لأنه جمع الجمع .

كلمة ذباب مفردا وجمعها ذبان لكنهم قالوا أنها جمع ومفردا ( ذبابة ) في حين الذبابة طرف الشيء فقد نبه أبو بكر الزبيدي إلى ذلك في من تلحقه إضافة وهو مثل ( عقاب – عقبان ) .

وهذه الكلمات قيست وكان القياس خطأ ولكن ثبتت في اللغة واستعملها المتكلمون في اللغة , هذه هي نظرية تطور اللغة ومفهوم القياس تبدل خلال العصور وكذلك أدى إلى تبدل الوظيفة .

#### العصر الحديث:

إن اللغة تستوعب الجديد بالقياس وهم يقصدون الاشتقاق بالقياس لأن الاشتقاق تطبيق القياس والذي يبيح القياس والاشتقاق .

وهناك تيار آخر وقف بوجه الميحيين للقياس الداعين إليه ويتزعم هذا الفريق ابن فارس وكذلك الأمدي في كتابه الموازنة فما شدد النكير على أبي تمام بسبب توليده ألفاظ لم يتكلم بها العرب وإنما قياسها ونسيجها على منوال ما تكلم به العرب ومن الذين ساندوا القياس من نقاد الأدب ( الجرجاني ) في كتابه الوساطة بين المتنبي وخصومه .

لقد أثرت عن ابن فارس أقوال غريبة هدفها منع الجديد عن اللغة مطبقا في ذلك نظرية دينية فهو من القائلين بالتوقيف أي أن اللغة من الله تعالى ووقف على الانبياء نبيا بعد نبي , وحينما جاء الأمر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم , فقد استوفوا من اللغة ما يحتاج إليه , وقرأ اللغة من يخطؤون ويوقفه , فاللغة ختمت على يد النبي صلى الله عليه وسلم وليس هناك من جديد بعده وأن أحدث فهي خاطئة وأن كانت على القياس وتكلم به العرب .

ونظرة ابن فارس هذه ليست علمية قال في صاحبي : (( ليس لنا أن نقيس قياسا لم يقيسوه و أن نبتدع لفظا لم يقلوه , فاللغة وضعت بهذا في قارورة وأحكم سدها وقدمت في الدنيا .

لم يكن هذا الصراع ليمضي دون أن يترك أثر في الحركة الأدبية اللغوية لذلك نقرأ في كتب الأدب و اللغة الكثير من الخلاف , حيث أن النظرة إلى القياس تختلف ما بين الشعراء والأدباء , وكذلك ما وجه للمتنبي من حملات ضده بسبب قياسه كلمات لم تتكلم بها العرب فيقول مخاطبا سيف الدولة الحمداني :

فدى من على الغبراء أوله أنا \*\*\*\* بهذا الأبى الماجد الجائد القرم

فجاد بكلمة ( جائد ) والعرب تصيغ من جاد وجود وجاد . وإنما تقول ( جواد ) فصارت ضجة بشأنه فأتي منه اسم الفاعل على وزن ( فاعل ) فيقول كل هذا باب لا يحتاج فيه الأديب أن يسأل هل تكلمت به العرب أم لم تتكلم به والمليزمون امثال ابن فارس يرفضون ذلك ومما انتقد المتنبي عليه قوله : العاضى الهتن ابن العارض الهتن.

فقالوا أن العرب لم تتكلم بـ ( الهتن ) وإنما قالوا ( هاتن, هتون ) فقالوا هذه تسمية أهل القياس الذين أجازوا الاستعمال ولكن احتجاج الشعر إلى التوليد معنى جديد هو أقل ثمرة فما قيس عليه في اللغة .

وقد استمرت المعركة حتى العصر الحديث بين القياسيين وغير القياسيين , وهذا هو المفهوم الثاني للقياس عند العرب وهناك مفهوم ثالث عند العرب عُرف فيه القياس في مرحلة نضج الدراسات النحوية واللغوية , ولولوع النحاة بالتعليل وشغفهم بإخضاع المقولات اللغوية وما تكلم به العرب للمنطق الفعلي .

ويمكن أن نسمي هذا المفهوم الجديد للقياس الذي أستخدم التعليل والتسويغ لمقولات النحويين ونظرياتهم وأصولهم ويسمى القياس الصناعي .

ومن التسمية نستطيع أن نفهم أن وظيفة أسناد صناعة النحو وتوظيفها واقامة الدليل على صحتها ومن الامثلة : أنهم يقولون المضارع أعرب لشبهه بالأسماء بمعنى أنهم قاسوا على الأسماء أما كيف لمحو فيه هذا الشبه فهم يقولون أنه يشبهه في البناء وزن اسم الفاعل وكذلك في حركاته وسكناته , فـ ( ذاهب ) مثل ( ذهب ) ويشبهه في المعنى فهو يعمم ويخصص ويكون عاما حين يقترن بأداة تصرفه للاستقبال . فالقياس الصناعي تسويغ المقولات ويجاد لأقوالهم ومثلا لماذا عملت ( أن ) لأنها اشبهت الفعل لفظا ومعنى فقاسوا ( لا ) النافية للجنس على ( أن ) فصارت تنصب وترفع لأنها تؤكد المنفي كمال تؤكد ( أن ) المثبت , فثبتها من حيث التوكيد بأن حملت عليها في العمل .

#### مصادر الدراسات الصرفية القديمة

قديمًا يبحث ضمن ابواب النحو والتأليف بينهما مداخل , حيث يتداخل الصرف مع النحو ابتداءً من سيبويه 180 هـ حيث تناول الموضوعات الصرفية وتحدث ضمنها عن موضوعات نحوية والعكس تماما حيث تحدث عن اسم الموضع ( المكان ) هو اسم مصروف للدلالة على اسم المكان او الزمان , الذي يصاغ على وزن ( مَفْعَل - مَفْعَل ) ولكل منهما قواعد وضوابط تحكمه جلس- يجلس - مَجْلِس & كَتَبَ - يَكْتُبُ - مَكْتُبٌ . وبعد حديثه عن اسم الزمان و اسم المكان تحدث عن التعجب وصيغه وكيف يكون سماعيا والمعروف ان السماع هو مايؤخذ عن كلام العرب بالمشاهدة ويسير جنبا الى جنب مع القياس , ثم الضمير والضمائر وعلى وجه التحديد الضمير الذي يكون على حرف واحد وهذا موجود في شرح ابن عقيل في المعارف ( النكرة والمعرفة ) , والضمائر تكون على حرف مثل ( الكاف ) نحو: دارك , غلامك . وإذا قلنا : ( علمته ) يتغير

مكانها ويتغير اعرابها وهي موضوعات نحوية صرفية واذي نريد ان نقوله أن سيبويه بكلام صرفي ثم كلام صرفي آخر ثم تبعهما بكلام نحوي .

ابن قتيبة 213هـ في كتابه (أدب الكاتب ) :-

تحدث عن موضوع صرفي علما ان الكتاب لم يكن مختص بالصرف والصرف لم يكن الموضوع الوحيد في الكتاب وقد فرق بين صيغتي أفعل – فعل .

أبو العباس المبرد 285هـ في كتابه ( المقتضب ) :-

وله تسميات اخرى المبرد وكلاهما صحيح والأشهر بالكسر وهو أبو العباس المبرد ، وفي كتابه تحدث عن موضوعات تحت باب الفاعل والمفعول ، ولا شك ان الفاعل والمفعول من موضوعات علم النحو لأنه لا يتعلق بالتركيب والأعراب ، ولكن نجده يناول موضوعات صرفية مثل الفعل المعتل العين مهموز اللام وهو مختص بالصرف وكذلك معتل العين مهموز الفاء ولهذا يكون المبرد قد سار على ما سار عليه شيخه سيبويه فخلط بين العلمين وكذلك الحال للمبرد ، مثل هذا باب الفاعل ، وها باب في مسائل الفاعل والمفعول

\*المازني 249هـ في كتابه (دقائق التصريف ) :-

أبو عثمان بكر بن محمد بن بقيه هذا الكتاب لم يصل إلينا ولكن الذي وصل إلينا شرح الكتاب ، وهو شرح ابن جني وهو متناول لدى الباحثين ، قسم هذا الكتاب الى ابواب ، باب الاسماء والافعال ، باب ما يجعل له زائدة من حروف الزيادة باب ما قيس على الصحيح من كلام العرب وذكر الكتاب كاملا في شرحه ، وفقد حوى قضايا نحوية وصرفية مختلفة اختلافا كاملا .

\*أبو علي الفارسي (أبو علي النحوي ) 377هـ في كتابه ( التكملة ):-

وهو على ركنين الاول التوضيح والثاني التكملة ، ما يتعلق بالاول ما يختص بموضوعات النحو ولم يخرج عن ذلك في بعض الموضع التي اراد بها الاستشهاد عن موضوعات نحوية باستدلالات صرفية . أما كتاب التكملة –الركن الثاني – فخصه في الصرف بهذا يكون قد فصل بين العلمين ولكن لم يكن بشكل كامل .

\*عبد القاهر الجرجاني 471هـ في كتابه ( التصريف ) :-

تناول فيه اوزان الفعل والمفعولات والمعتل والصحيح إضافة الى أنه تحدث عن الاعلال والابدال و القلب ، والابدال بين حرف علة هو قلب إذا اخرج الابدال عن حرفي العلة بان يكون احد الحرفين علة والاخر صحيح بهذا يكون الابدال ليس قلبا وربما يكون الابدال بين حرفين صحيحين والابدال اكثر توسعا من القلب الا ان القلب فقط حرفي العلة ( افتعل-وافتعال ) ابدال قياسي يهدف على التجانس بين الصوتين (مكة – بكة) الهدف ان يكون المعنى واحدا .

\*ابن عصفور 669هـ في كتابه ( الممتع في التصريف ) :-

العنوان هو صرف لا غبار عليه في هذا الكتاب بين سبب تأليف لهذا الكتاب مشيراً الى ان الكثير من الباحثين قد ابتعد عن هذا العلم بسبب صعوبة الصرف وهذا ما نلاحظه أكد ان الاسباب التي دعت الى تأليف هي صعوبة والتداخل وعدم التبويب واراد ان يضع منهاجا مبوب وسليم وجاء فاذا اخذنا لفظة السخياذا به يقول لا يجوز ان نقول للباري ( عز وجل ) او وصفه بالسخي وانما نقول ( الجواد ) فهو الاكثر عطاءً من غيره . وذكر ان التصريف هو اشرف شطري العربية وذلك لان ميزان العربية فيقول ابن عصفور الا ترى ان الجزء الكبير من اللغة يؤخذ بالقياس ولا يوصل ذلك الا بالتصريف نحو قولهم : كل اسم في اوله ميم زائدة مما يعمل به نحو مكسور الاول نحو ( مطرقة ) فهذا لا يعرفه الا من يعلم ان الميم زائدة وهذا من باب التصريف وكذلك اتل بهذا العلم الاشتقاق فنقول الا ترى ان جماعة المتكلمين امتنعوا عن وصف الله سبحانه وتعالى بـ(الحنان) لأنه من الحنين وذلك من صفات التي .....؟ وخص الاشياء التي لا تدخل التصريف وقال هي اربعة اشياء : 1- الاسماء الاعجمية مثل اسماعيل 2- الاصوات 3- الحروف وما شابهها من الاسماء .

\*ابن يعيش موفق الدين الأسدي الموصلي 643هـ في كتابه ( شرح المفصل):-

من العلماء اللغويين الذين شرحوا كتاب المفصل في العربية للزمخشري 538هـ حيث قسمه الى الاول عن الاسماء ، والثاني عن الافعال ، والثالث عن الحروف واختص الرابع عن المشترك بصورة عامة مثل الادغام والتقاء الساكنين والامالة ، والمتضمن لكتاب الزمخشري لم يفصل بين الموضوعات الصرفية والنحوية وانما يتحدث عن الاسماء جميع المشتقات فإذا به يتحدث عنها من حيث الاشتقاق وابن يعيش صدر كتابه بالحديث عن الموضوعات التي تخرج من ميدان الصرف والتصريف وذكر منها (الاعجمي) وهي لا تدخل في موضوعات الصرف وانما تدخل في موضوعات النحو .

\*ابن حاجب 646هـ أبو عمر عثمان بن عمر في كتابه ( الشافية ) :-

وقد قام بشرحة رضي الدين الاسترابادي 715هـ حيث فصل بين الصرف والنحو ويعتبر من الموضوعات المهمة واستقر على اصوله الصرف وقواعده ونالت هذه الشافية وشرحها اهتماما كبيرا . ( الشافية في الصرف ) ، ( الكافية في النحو ) .

\*ابن الاشموني في (حاشية الصبآن):-

تحدث مؤلف الكتاب من الغرض من العلم لأنه يقدر الفائدة التي يعطيها انه لا تعرف المجرد والمزيد الا من خلاله وكذلك الاشتقاق وضبط الكلام العربي مستطرداً الحديث عن غرض علم الصرف وسبق ذكرنا لع غرضين لفظي ومعنوي فاللفظ فيه شيئاً جديداً يتعلق بالنحو أما المعنوي

اشتقاق كلمات من كلمات لغرض دلالي او لمعنى جديد وذكر ان التصريف في اللغة التعبير وفي الاصطلاح يطلق على شئئين الاول تحويل الكلمة الى ابنية مختلفة الضروب من المعاني والاخر (تقييد الكلمة) لغير معنى طارئ عليها ولكن لغرض اخر ويختص في الزيادة والحذف والابدال وهذا القسم هو المقصود هنا بقوله ( التصريف ) .

\* كتاب سيبويه 180هـ ( الكتاب ) :-

كان الصرف عند يد الدراسات العربية متدرجا في علم النحو فترى النحويين قد خلطوا بمباحث الصرف مع مباحث علم الاعراب فترى سيبويه في كتابه يخلط بين الموضوعين فتارة يتحدث عن اسم المكان وهو موضوع صرف وسماه تحت باب ( اسم الموضع ) ، فيقول اما كان من باب ( فعل - يفعل ) فاسم المكان منه على وزن (مفعِل ) .بعدها يلحقها بموضوعات صرفية كثيرة مثل صيغ التعجب السماعية تحت باب ( هذا باب ما تقوله العرب ما افعله وليس له فعل وانما يحفظ هذا حفظا ولا يقاس وكذلك صيغة التفضيل (افعل - فعل ) , ثم الحقه بموضوعات نحوية مثل الضمير وما جاء من الضمائر على حرف واحد قال : (واما جاء منه بعد بعد الحرف الذي جيء به فعلامته الاضمار وهي الكاف التي في لاتيک وغلأمک والهاء التي في علمته ونحوها فهي خالصة في النحو .

ابن القوطية الاندلسي 367هـ فهذا من اقدم الكتب التي ألفها في هذا الباب فقد وضع مقدمته تشمل التعريف بعض المصطلحات ( كعين الفعل ولام الفعل وفاء الفعل ) وهذا ما يسمى الفعل او التصريف في الافعال المضارعة والماضي والامر والافعال الخمسة والفاعل والمفعول وكذلك الاشتقاق .

اما ابن القطع الصقلي صاحب كتاب الافعال 515هـ فقد جاء تهذيب وتبويب لابن القوطية في كتاب الافعال ليس إلا .

### مناهج الاقدمين في علم الصرف

1-التصريف للمازني :شرح التصريف: ابن جني

2-التصريف الملوكي لابن جني

3-الشافعية لابن حاجب

4-المتع في التصريف لابن عصفور

\* منهج كتاب الملوكي فه يقسم التصريف الى خمس اضرب :الزيادة، بدل ، حذف،تغير حركة او سكون ،ادغام .

\*كتاب ابن حاجب الشافعية يوجد في كتاب الشافعية مقدمة تصريفية مختصرة وافية جامعة لكل القضايا والمسائل الصرفية و اشار فيها الى اختلاف لهجات العرب ولقائهم وقد قيل عن هذا الكتاب مع صغر و وأجازه لفظه الا انه مشتمل على فوائد شريفة وقواعد طريفة ومحتو على دقائق الاسرار العربية وقد جاءت دراسة الكتاب على شيء من التكامل والاستدراك للأوزان

الاسبق له وكان في معالجة للقضايا الصرفية يتوقف عند كل مسألة صرفية ليعالجها كي يطلعنا على آراء العلماء حولها وكان يعرض تلك الآراء والأقوال بطريقة جذابة بعيدة تكلف ثم يناقشها ويفندھا ويختار اصحھا ويعلل ردهه للمذاهب الاخرى ومنهجه يتسم بالوضوح وقد اهتم بتفسير الالفاظ الغريبة الصعبة التي تحتاج الى تفسير , مثل :القاصعاء (حجر ليربوع وهو باب الذي يدخل منه) والناقعاء ( حجر لهروب اليربوع ) والداماء(حجر يختبئ فيه اليربوع ) .

\*اما منهاج ابن عصفور 669هـ في كتابه الممتع في التصريف

فقد وضع لكتابه مقدمة اسمها مقدمة الطبعة الثامنة ونبذة تمهيدية وتطرق في بعض النسخ المخطوطات ووضع خطبة الكتاب ثم مقدمة لعلم الصرف وبعدها وضع الفهارس الفنية :الاعلام – الآيات –الشواهد النثرية – القوافي - .....اما في المقدمة شرح علم التصريف وتقسيمه وما يدخل علم التصريف وما لا يدخل فيه.....

\*ملاحظة تشير الى أن أول من وضع القواعد والاصول في علم الصرف هو الامام أبو حنيفة 150هـ .

\*مصادر الدرس الصرفي الحديث ,مثل :

1-معاني الابنية في العربية :د. فاضل صالح السامرائي .

2-المهذب في علم الصرف : د. هاشم طه شلاش .

3-اوزان الفعل ومعانيه : د. هاشم طه شلاش .

4-ابنية الصرف في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديثي

5-الصرف الواضح : د. عبد الجبار .

6-الصرف :د. حاتم كاصد الضامن .